حال الامثلة التمييز والفرق بينهما وبين المفعول انه يذب عن الفاعل
فيصير عمدة واذا قدم صار مبتدا واللام تدخل عليه كذا فيهما افاده
المصرح وسمي لانه تفصل المحمول المتاخر لان المحمول من تمام الخبر فاذا
دخلت عليه مع تقدمه كان كدخولها على الخبر فلا يقال ان لعندك زيدا
جالس ويقع بالفصل قيل هو حرف لا محل له من الاعراب وعليه اكثر
النحاة كما في الروداني فتسميته ضميرا مجاز اعلاقته المشابهة في الصورة
وسمي ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم وعمادا
لاعتماد المتكلم عليه في رفع الاشتباه بين الخبر والصفة وقيل هو اسم لا
محل له من الاعراب كما ان اسم الفعل كذلك وقيل محله محل ما قبله وقيل محل
ما بعده ففي نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الاخيرين
وفي نحو كان زيد هو القائم محله رفع على اولهما ونصب على ثانيهما وفي نحو
ان زيدا هو القائم بالعكس وانما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقا لما
قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدا وخبر في الحال او في الاصل
معرفتين او ثانيهما كالمعرفة في عدم قبوله ال كافضل من وفي بعض هذه
الشروط خلاف بسط في المغني وفائدته الاعلام من اول الامر بان
ما بعده خبر لا صفة وتاكيد الحكم لما فيه من زيادة الربط وقصر المسند
على المسند اليه قال التفتازاني في حاشية الكشاف وهذا لا يتاتى فيما الخبر
فيه نكرة والاقتران الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدا وان لم
يكن معه ضمير فصل مثل زيد الامير وعمرو الشجاع وتعريف المبتدا بلام
الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان معه ضمير الفصل نحو الكرم هو
التقوى وقال في المطول التحقيق انه قد يكون للتخصيص اي قصر
المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو يقاوم الاسد
وقد يكون لمجرد التاكيد اذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند
اليه نحو ان الله هو الرزاق اي لا رازق الا هو او قصر المسند اليه على المسند
نحو الكرم هو التقوى اي لا كرم الا التقوى قال الناظم وجاز دخول

لام الابتدا

مفتقر لام الجملة من خبر وفعل وقيل يكتفى بافتتاحها في بعض
والموافقة خبرا عن اسم ذات فانه لم يصح الفتح لتاول المفتوحة بمصدر
ولا يخبر به عن اسم الذات الا بتاويل وهو ممتنع مع انه على ما ذكره
المصرح وان كان للبحث فيه مجال وما نقل عن السيد من جواز الاخبار
بالمصدر المؤول عن اسم الذات من غير تاويل الظاهر انه مفروض في بعض
التراكيب نحو عسى زيد ان يقوم وعمرو انه قائم او قاعد فقول البعض
الظاهر كلام السيد جواز الفتح غير ظاهر فتامل ومن بعد صلة اي
موصول اسمي وحرفي وقد مثل الشارح ومثل لصلة الصفة نحو مررت
برجل انه فاضل ما ان مفاتحه لتنوء اي تثقل والاستشهاد
مبني على ان ما موصولة ويصح كونها نكرة موصوفة [illegible] وحشو
الصلة اي حسب اللفظ فلا ينافي كونها في الصدر حقيقة [illegible]
الذي عندي انه فاضل والمراد بالحشو ما يشمل الطرف فيدخل نحو
الحشو لانه فعله ما انه [illegible] اي ولا فرق حينئذ
بين وجود فعل القسم او [illegible] ودونه اي محذوف فعل القسم
فلا يعارض هذا ما ياتي من جواز الوجهين عند عدم اللام وذكر
فعل القسم [illegible] في هذه الصورة الاتية مع جعلها
جواب القسم كما سيذكره الشارح [illegible] اذا كانت جواب قسم
لكن ان كلام المص والشارح [illegible] ثلاث صور وان لم [illegible] الصورتين
وان قول البعض الكلام هنا في قسم لم يصرح بفعله بقرينة قول المص
فيما ياتي او فعل قسم [illegible] لانه يلزم عليه عدم [illegible]
هنا وفيما ياتي لصورة ذكر فعل القسم مع ذكر اللام [illegible]
اليه القرينة لا شاهد له كما لا يخفى ولا يشهد له ايضا قول الشارح
فيما ياتي والتقييد [illegible] حكي
عن الكوفيين جواز الوجهين اذا حذف الفعل مع [illegible] نحو
والله ان زيدا قائم وانهم يخصون الفتح في هذا المثال على الكسر

Copyright © King Saud University